

في زمان الفتح زاعما بانها على غير القبلة ودليل ذلك ما رواه احمد بن محمد بن اسلم من الائمة
التي هي في امة القبلة هذه وهذه وهو مجزوم بانه مفتري لا يثبت على ان تكون قبلة
البلدين المختلفين في القبول والعرض به حجاج معلومة واحدة اذ في امة قبلة اهل هند
والسند متحدة ولا في شبهة كثرة الاختلاف في طول وعرض بين بعض بلادها والبعض
الآخر فانه منسوبة قصبه سند طوها **تهها** وعرضها **الم** وجزير سرنديب التي
بها هبط آدم عليه الله السلام ومنها جلب اليها قوت واللبس وعين الطير وغيرها
فخرج من جلة جزير الهند طوها **قربها** وعرضها **الم** كذلك ذكر في التيج الحديدي الكوفي
وفي التيج **الديلي** التي في الذي رصده معتداهم بغير الطوسي قريب من ذلك
والا فاق طولها وعرضها اكثر من عشر درجات وهي **يقطن** ان يكون بين سمت قبلة
منسوبة وسمت قبلة سرنديب بعد كثير فان قلت لا يحصل للجزير بقل اهل الهيئة في احوال
والعروض قلت هذه مائة فشة في المثال واما وجد الاختلاف للثري ما في اول الهند
من جهة الشرق والشمال وبعين ما في آخر الهند والسند من جهة الغرب والجنوب
فقط **من** اعتوا فتقوا الى نقل احد من الغراب ان الرقصة باجمعهم بل سائر فرق
الشيعة متفقون على ان الاحتماد في حاريس المعصوم لا يجيز ويعد من حجاب سجد
الوقوف منها ونحن رصدها في انا الحديدي خلف الملك اليماني من مستقبله ومن هوفي
رب منه فذلك الحجاب على جلاله من السجدة لها والمناقشة فيه لا تجوز ومن سافر
من الكوفة الى طوس علم ان ما بينهما اربعين منزلا ومن السائر كل يوم اما مستقبله
الشرق واما شمالي مشرق فيلزم قطعا ان يكون سمت قبلة طوس في الغوي من سمت قبلة
الكوفة لكن وان ابن عبد العال الجاهل المزور **ع** حجاب طوس وهو كان على سمتة الحقيق
وشرق سمتة صافي في الشرق من سمت حجاب الكوفة فانظر الى هذا التفاوت والاختلاف
من العلم اربا ضيقه ان لم يتفطن بمثل هذا الذي افرهته كثيرا من العوام الذي بهم ادنى
معرفة بعلم التيج لعيسى وجمه **كنا** **الطير** **تبعث** نقله قال سمعت من السديقات
الذين منسوبة للعبادة ان قال سئل الشيخ عن الثلث الحاركي فلما عجز من بيانه لجهله وكان
في المجلس كثير من امره الشاه اجاب السائل ببعضها وقال له انك سئى لذلك تسألني

عن مذهب

عن مذهب الحقيق فانه ابا حنيفة قال الثلث حلال واما مذهب الامامية فالثلث
وعلمه كحرام ثم قد باحث ابن عبد المال الكوفي اسم قبلة ذلك في اكثر هدايات
من هبه وخصص ما بالبع ابيه فيه وشاع بين رفاة العجم بالهتامة من جعلها السائل
الثلث التي هي من مضطرات البدقة والضلال بل لا يبعد دعوى كونهما خلاف ضروري
للدة الاسلام وهي محرم صلوة الجمعة وتحريف حجاب المسلمين وتحليل المنعة التي هي
فاذركم ليجل ما بقي في ذكرى من تلك المباحثات فقال في محرم صلوة الجمعة ما ذكر من
اشتراط الامام او ناليه ولم يزد عليه الا انه قال في رد عينا باشتراطنا خصه الامام
او ناليه في صحة الجمعة فيقال بان الآية مطلقة وهذا واراد على فقهاء السنة ايضا فان اماره
شرط للمصر والشافعي خصه اربعين قلت استبعاد اهل السنة من ذلك ليس لا تهم
يعتقدون ان الآية صريحة في عدم اشتراط شيئا منها اصلا بل لا لئلا لها ودلالة الدعاء
عليها وقصتها مع بقاء التكليف والجمعة فلا يمكن شرها ان تاتي جمعة لتلزم فيها صلوة الجمعة
على بعض من المسلمين الا اذا فرق في الصور وذلك يوم الوعيد بتعظيم هذا اليوم خلاف
البتاد من الآية ومعلوم الاجماع اذ هو من مانه كخبره امام ولا ناليه جاز بل وان
كان في زمانها وانتم معتزون به وبجسده المصلا ببعين في كل زمان عادة اما ترى
انتم وكنتم الجمعة منكم سنته وهو قائمة في بلاد الشقيقة والشامية فتأمل بعد ذلك
لحظة ثم قال اني شيخنا اجماع الامامية على اشتراط احدها واجماعنا حجت قطعية لا تقبل
المعصوم فيه والجماع ثبت بجواب الواحد العدل العارف على الصحيح فانه في الجوف الى احو
مذهبهم الفاسدين وحجب اللطف وغيره فليت السكت ح اولي واما في القبلة ه
تحريف القبلة فبعد ان اتي بمنح صفة ما قاله الزياتيون وحقته ما نقلت من اوقلة الكوفة
ودفعها بامام من قطعية التفاوت بين قبلة البلدين اللذين نقلوا احدهما عن الامام
مغيرا احتياج الى خصوص اربا ضيقه واما المنع الثاني من رد حجابها وتعميق الامر
ليس هو ببعين واما علم انه لا يمين ولا يمين من جمع قال الدين النمام بالائمة **يقطن** ان
ذيله للرو ما يقتضيه عقله بما قاله له اهلنا قلت هذا مسلم اذ لم يكن مقتضى العقل
تضييقا ومعاد كلامهم ظاهرا واما في تلك الصورة فمنوع والمسند يتج على ان الامام
فيهم

باحث